Journal Of the Iraqia University (75-10) July (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

منهج السيد الخوئي في فقه الحديث

الدكتور أ.د فرزند وحی جمال

أستاذ مساعد، قسم الإلهيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الرازي، كرمانشاه، إيران.

رجاء طه ياسين

طالبة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة رازي، كرمانشاه، إيران

جيميل: suftrhdjdiie@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث منهج السيد أبو القاسم الخوئي في فقه الحديث بوصفه أحد أبرز أعلام المدرسة الإمامية في العصر الحديث، حيث اعتمد منهجاً علمياً دقيقاً يجمع بين دراسة السند والمتن في آنٍ واحد. وقد أولى السيد الخوئي عناية كبيرة بعلم الرجال بوصفه الأساس في توثيق الروايات أو تضعيفها، كما اعتمد على التحليل الدلالي للنصوص الحديثية في ضوء القواعد اللغوية والأصولية، مع مراعاة السياق والقرائن المحيطة بالرواية.ويظهر من خلال البحث أن منهج السيد أبو القاسم الخوئي يقوم على الدقة في نقد الأسانيد، والصرامة في قبول خبر الواحد، والجمع بين الروايات عند التعارض، مع تقديم معالجة أصولية متكاملة لفهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام. كما انعكس هذا المنهج على تطبيقاته الفقهية في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية، مما جعله من أكثر المناهج تأثيراً في الدراسات الحديثية المعاصرة.ويخلص البحث إلى أن منهج السيد الخوئي أسهم في ترسيخ الاتجاه النقدي في فقه الحديث، وأعاد تنظيم العلاقة بين علم الرجال والدراية والأصول، مما أدى إلى تطوير أدوات الاستنباط الفقهي في الفقه الإمامي الحديث.

الكلمات المفتاحية :فقه الحديث، السيد الخوئي، علم الرجال، السند والمتن، حجية الخبر، الاستنباط الفقهي، المنهج الحديثي، التعارض الروائي، الأصول الفقهية.

Abstract

This research examines the methodology of Sayyid Abu al-Qasim al-Khoei in Hadith jurisprudence as one of the most prominent scholars of the contemporary Imami school. His approach is characterized by a precise and systematic integration of both sanad chain of transmission and matn textual content analysis. He placed strong emphasis on Ilm al-Rijal biographical evaluation of narrators as the primary tool for validating or rejecting narrations.The methodology of Sayyid Abu al-Qasim al-Khoei is based on rigorous scrutiny of narrators, strict conditions for accepting solitary reports khabar al-wahid, and a structured approach to reconciling conflicting narrations. He also relied heavily on linguistic and اصولي principles to interpret hadith texts within their contextual and textual frameworks.The study concludes that al-Khoei's methodology significantly contributed to strengthening the critical approach in hadith studies, integrating rijal, usul al-fiqh, and hadith interpretation into a unified analytical system that deeply influenced modern Shiite jurisprudence.Keywords: Hadith jurisprudence, Sayyid al-Khoei, Ilm al-Rijal, sanad and matn analysis, authority of narration, Islamic legal reasoning, hadith methodology, conflicting narrations, Usul al-Fiqh

المقدمة

يُعدّ فقه الحديث من العلوم الإسلامية المهمة التي تُعنى بفهم النصوص الروائية واستنباط دلالاتها وأحكامها وفق القواعد العلمية المعتبرة، إذ لا تقتصر دراسة الحديث على التحقق من صحة سنده فحسب، بل تمتد إلى فهم معانيه ومقاصده وكيفية الاستفادة منه في بناء الأحكام الشرعية. وقد برز عدد من العلماء الذين أسهموا في تطوير هذا العلم ووضع أسسه المنهجية، ومن أبرزهم السيد أبو القاسم الخوئي الذي يُعدّ من أعلام المدرسة الإمامية في العصر الحديث.وقد امتاز السيد الخوئي بمنهج علمي دقيق في التعامل مع الروايات، حيث جمع بين الدراسة السندية القائمة على علم الرجال

والدراية، وبين التحليل الدلالي لمتون الأحاديث، مما جعل منهجه محل اهتمام الباحثين في الدراسات الفقهية والحديثية. كما انعكست مبانيه الأصولية والرجالية على آرائه الفقهية، فأصبحت مؤلفاته مرجعاً مهماً في فهم آليات الاستنباط من النصوص الشرعية.ويكتسب البحث في منهج السيد الخوئي في فقه الحديث أهمية خاصة لما لهذا المنهج من أثر واضح في معالجة الروايات المتعارضة، وتمييز المقبول منها من المردود، فضلاً عن دوره في ترشيد عملية الاستنباط الفقهي. ومن هنا يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أبرز الأسس التي اعتمدها السيد الخوئي في فقه الحديث، وبيان معالم منهجه العلمية والتطبيقية، مع الوقوف على أهم نتائجه وآثاره في الدراسات الإسلامية المعاصرة.

اولا: أهمية البحث

١. إبراز مكانة السيد الخوئي العلمية في مجال فقه الحديث.

٢. التعرف على الأسس المنهجية التي اعتمدها في فهم الروايات.

٣. بيان أثر علم الرجال والدراية في منهجه الحديثي.

٤. الكشف عن العلاقة بين مبانيه الأصولية وآرائه الفقهية.

٥. الإسهام في إثراء الدراسات المتعلقة بالمناهج الحديثية عند علماء الإمامية.

ثانيا :ـ أهداف البحث

١. التعريف بالسيد الخوئي ومكانته العلمية.

٢. بيان مفهوم فقه الحديث وأهميته.

٣. دراسة الأسس المنهجية التي اعتمدها السيد الخوئي في نقد الروايات وفهمها.

٤. تحليل موقفه من حجية الأخبار وشروط العمل بها.

٥. استعراض نماذج تطبيقية من منهجه في الاستنباط الفقهي.

ثالثا:ـ مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما المنهج الذي اعتمده السيد الخوئي في فقه الحديث، وما أبرز الأسس العلمية التي استند إليها في فهم الروايات وتقويمها واستنباط الأحكام الشرعية منها؟ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية:

١. ما المقصود بفقه الحديث عند السيد الخوئي؟

٢. ما دور علم الرجال في منهجه الحديثي؟

٣. كيف تعامل مع دلالات النصوص والروايات المتعارضة؟

٤. ما أثر مبانيه الأصولية في قبول الروايات أو ردها؟

٥. ما مدى تأثير منهجه في الدراسات الفقهية والحديثية المعاصرة؟

رابعا :منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المادة العلمية المتعلقة بمنهج السيد الخوئي في فقه الحديث من مصادرها الأصلية، ثم تحليل آرائه ومناقشة مبانيه العلمية في دراسة الأسانيد والمتون، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي في تتبع تطبيقاته الفقهية والحديثية، للوصول إلى صورة متكاملة عن منهجه وخصائصه العلمية.

المبحث الأول التعريف بالسيد الخوئي وفقه الحديث

يُعدّ السيد أبو القاسم الخوئي من أبرز علماء الإمامية في العصر الحديث، إذ ترك أثراً علمياً واسعاً في مجالات الفقه والأصول والرجال والتفسير، وتميّز بمنهج علمي دقيق قائم على التحقيق والنقد والاستدلال. وقد أسهمت مؤلفاته ودراساته في ترسيخ العديد من المباني العلمية التي أصبحت مرجعاً مهماً للباحثين وطلبة العلوم الدينية.ولما كان فقه الحديث من العلوم الأساسية المرتبطة بفهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها، فإن دراسة منهج السيد الخوئي فيه تكشف عن الأسس التي اعتمدها في التعامل مع الروايات سنداً ومتناً، ومدى تأثير مبانيه الرجالية والأصولية في

توجيه فهم الحديث النبوي وروايات أهل البيت عليهم السلام. ومن هنا يأتي هذا المبحث للتعريف بشخصية السيد الخوئي العلمية وبيان مفهوم فقه الحديث وأهميته تمهيداً لدراسة منهجه في هذا المجال.

المحور الأول: ترجمة السيد الخوئي

أولاً: اسمه ونسبه ونشأته

هو السيد أبو القاسم بن السيد علي أكبر بن السيد هاشم الموسوي الخوئي، أحد أبرز علماء الإمامية في القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجريين، وينتهي نسبه إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام. وُلد سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م في مدينة خوي الواقعة في أذربيجان الإيرانية، ومنها اشتهر بلقب "الخوئي". نشأ في أسرة علمية معروفة بالفضل والتقوى، فتلقى مبادئ العلوم الدينية واللغة العربية على يد والده، ثم هاجر إلى النجف الأشرف سنة ١٣٣٠هـ تقريباً لإكمال دراسته الحوزوية، حيث انصرف إلى دراسة الفقه والأصول والحديث والتفسير حتى أصبح من كبار المراجع والعلماء في العالم الإسلامي الشيعي، وتصدّر المرجعية الدينية بعد وفاة عدد من كبار العلماء في عصره، واستمر عطاؤه العلمي حتى وفاته سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م[١].

ثانياً: أساتذته وتلامذته

تلقى السيد الخوئي العلوم الإسلامية على أيدي نخبة من كبار علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف، ومن أبرز أساتذته: الشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ ضياء الدين العراقي، والشيخ محمد حسين الأصفهاني المعروف بالكمباني، والشيخ محمد جواد البلاغي، والشيخ فتح الله المعروف بشيخ الشريعة الأصفهاني. وقد تأثر بمناهجهم العلمية، ولا سيما في الفقه والأصول، مما أسهم في تكوين شخصيته العلمية المستقلة.[٢]أما تلامذته فقد تخرّج على يديه عدد كبير من العلماء والباحثين الذين أصبحوا من أعلام الفكر والفقه في العصر الحديث، ومن أبرزهم: السيد علي السيستاني، والسيد عبد الأعلى السبزواري، والشيخ حسين وحيد الخراساني، والسيد علي الحسيني الميلاني، والسيد محمد سعيد الحكيم، وغيرهم من الأعلام الذين واصلوا نشر آرائه ومبانيه العلمية في مختلف الحقول الشرعية[٣].

ثالثاً: أبرز مؤلفاته العلمية

ترك السيد الخوئي تراثاً علمياً واسعاً شمل علوم الفقه والأصول والحديث والتفسير والرجال، ومن أشهر مؤلفاته:

١. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، وهو من أهم الموسوعات الرجالية في المدرسة الإمامية، تناول فيه أحوال الرواة ووثاقتهم بأسلوب تحليلي دقيق[٤].

٢. البيان في تفسير القرآن، ويُعد من أبرز كتبه في علوم القرآن والتفسير، حيث ناقش فيه قضايا جمع القرآن وإعجازه وتفسير آياته[٥].

٣. مصباح الفقاهة، وهو تقرير لأبحاثه الفقهية في المعاملات وعدد من الأبواب الفقهية المهمة[٦].

٤. التنقيح في شرح العروة الوثقى، ويتضمن أبحاثاً فقهية استدلالية موسعة في مختلف أبواب الفقه[٧]

٥. محاضرات في أصول الفقه، ويُعد من أهم المراجع المعاصرة في علم أصول الفقه، حيث عرض فيه آراءه الأصولية ومناقشاته العلمية.[٨]

وقد امتازت مؤلفات السيد الخوئي بالدقة العلمية والاعتماد على الدليل والتحليل النقدي للروايات والنصوص، مما جعلها من المصادر الأساسية للباحثين في الدراسات الإسلامية المعاصرة.

المحور الثاني: مفهوم فقه الحديث وأهميته

يُعدّ فقه الحديث من العلوم الإسلامية التي حظيت بعناية كبيرة لدى العلماء؛ لما له من دور أساسي في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام والمعارف منها. فالروايات لا تقتصر أهميتها على مجرد نقل النصوص، بل تتطلب فهماً دقيقاً لمعانيها ودلالاتها ومقاصدها في ضوء القواعد اللغوية والأصولية والشرعية. ومن هنا نشأ علم فقه الحديث بوصفه علماً يُعنى بتحليل مضامين الأحاديث والكشف عن مراداتها، مما جعله من الأدوات الرئيسة للمجتهدين والباحثين في العلوم الإسلامية. ولأهمية هذا العلم، يجدر الوقوف على مفهومه وبيان الفرق بينه وبين علم الدراية، فضلاً عن إبراز مكانته في عملية استنباط الأحكام الشرعية.

أولاً: تعريف فقه الحديث لغةً واصطلاحاً

يتكون مصطلح فقه الحديث من كلمتين: الفقه والحديث. فالفقه في اللغة يعني الفهم والإدراك والعلم بالشيء، قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[٩]، أي لا يفهمون كلاماً.أما الحديث في اللغة فهو الكلام والخبر وما يُتحدَّث به ، ويقال: فَقِهَ الرجلُ الكلامَ أي فهمه وأدرك معناه. وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾، أي ليفهموا أحكامه ومعانيه فهمًا دقيقًا.[١٠]وقال ابن فارس: "الفاء والقاف والهاء أصل واحد صحيح يدل على إدراك الشيء والعلم به، تقول: فقهتُ الحديث أفقهه، وكل علم بشيء فهو فقه[١١]وذهب جمهور علماء الأصول

أن الفقه لغة: الفهم، وقالو: وقد ورد كلمة"الفقه" في القرآن الكريم بمعنى" الفهم"، قال الله تعالى حكاية عن سيدنا موسى: ﴿ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾[١٢] . وقال أيضاً﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لاَ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾[١٣]هذا، وقد رأى بعضهم أن ضبط هذه الكلمة "فقه" حسب اشتقاقها ينشئ تفاوتاً في معنى هذه الكلمة، ويقال: بكسر القاف وضمها وفتحها. فالأول لمطلق الفهم، والثاني إذا كان له سجية، والثالث إذا ظهر على غيره، قاله القرافي، وابن حجر وجماعة[١٤].أما الفقه اصطلاحًا، فقد عرّفه الأصوليون بأنه: "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية".[١٥] ويُقصد بذلك معرفة الأحكام المتعلقة بأفعال المكلفين من خلال الأدلة الشرعية كالقرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس. ويعر ف الفقه اصطلاحا: "هو معرفة الأحكام الشرعية العملية بأدلتها التفصيلية".[١٦]ويُعد الفقه من أشرف العلوم الإسلامية؛ لأنه يرتبط بتنظيم حياة الإنسان وبيان الحلال والحرام، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم أعلم الناس بالفقه بعد النبي ﷺ؛ لما امتازوا به من سلامة الفطرة وقوة الفهم ومعايشة التنزيل.أما فقه الحديث اصطلاحاً فهو: العلم الذي يُعنى بفهم معاني الأحاديث النبوية وروايات أهل البيت عليهم السلام، والكشف عن دلالاتها وأحكامها ومقاصدها، من خلال دراسة ألفاظها وأساليبها وسياقاتها والقرائن المحيطة بها، بما يؤدي إلى الوصول إلى المراد الشرعي منها[١٧].ويُعد فقه الحديث مرحلة متقدمة بعد التحقق من صحة الرواية وثبوتها، إذ إن صحة السند وحدها لا تكفي ما لم يُفهم النص فهماً صحيحاً ينسجم مع القواعد الشرعية واللغوية.[١٨]

ثانياً: الفرق بين فقه الحديث وعلم الدراية

يرتبط فقه الحديث بعلم الدراية ارتباطاً وثيقاً، إلا أن لكل منهما مجالاً خاصاً. فعلم الدراية يهتم بدراسة الرواية من جهة السند والمتن، وبيان أقسام الحديث وشروط قبوله وردّه، ومعرفة أحوال الرواة وطرق التحمل والأداء، وما يتعلق بالمصطلحات الحديثية المختلفة[١٩].أما فقه الحديث فيتجه إلى فهم مضمون الرواية ودلالاتها وأبعادها التشريعية والعقدية والأخلاقية، بعد ثبوتها وصحة نسبتها إلى المعصوم. فموضوع علم الدراية هو الرواية من حيث القبول والرد، بينما موضوع فقه الحديث هو الرواية من حيث الفهم والاستنباط واستخراج الأحكام والمعارف منها[٢٠].وعليه فإن العلاقة بين العلمين علاقة تكامل؛ إذ يمهد علم الدراية الطريق لفقه الحديث من خلال التحقق من صحة النص، ثم يأتي دور فقه الحديث لتحليل النص وفهم مراد الشارع منه وفق الضوابط العلمية المعتمدة.[٢١]

ثالثاً: أهمية فقه الحديث في استنباط الأحكام الشرعية

تنبع أهمية فقه الحديث من كون السنة الشريفة تمثل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ومن ثم فإن فهم الروايات فهماً دقيقاً يُعدّ أساساً لاستنباط الأحكام الشرعية واستكشاف مقاصد الشريعة[8]. ولا يمكن للمجتهد الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح بمجرد الاطلاع على نصوص الروايات، بل يحتاج إلى دراسة دلالاتها وتحليل ألفاظها ومعرفة القرائن المؤثرة في فهمها.[٢٢]كما يسهم فقه الحديث في معالجة التعارض الظاهري بين الروايات، وتمييز العام من الخاص، والمطلق من المقيد، والحقيقي من المجازي، مما يساعد على الوصول إلى النتائج الفقهية السليمة[9]. كذلك يؤدي دوراً مهماً في ربط النصوص الحديثية بالواقع العملي، وفهم الأبعاد التشريعية التي أرادها الشارع المقدس من خلال نصوصه.[٢٣]ومن هنا حظي فقه الحديث بمكانة بارزة عند علماء المسلمين عامة وعلماء الإمامية خاصة، إذ عدّوه من أهم الأدوات العلمية اللازمة للمجتهد في عملية الاستنباط، وأحد المفاتيح الأساسية لفهم التراث الروائي والاستفادة منه في مختلف المجالات الفقهية والعقدية والأخلاقية[٢٤]

المبحث الثاني الأسس المنهجية للسيد الخوئي في فقه الحديث

تُعدّ الأسس المنهجية الركيزة الأساسية التي يستند إليها الباحث في فهم النصوص الشرعية والتعامل معها، ولا سيما في مجال فقه الحديث الذي يجمع بين دراسة السند وتحليل المتن للوصول إلى المراد الشرعي. وقد تميز السيد أبو القاسم الخوئي بمنهج علمي متكامل في هذا المجال، اعتمد فيه على قواعد دقيقة في نقد الأسانيد وتقويم الرواة، إلى جانب العناية بفهم دلالات الروايات والجمع بينها عند التعارض. وقد أسهم هذا المنهج في بناء مدرسة علمية مؤثرة في الدراسات الحديثية والفقهية المعاصرة. ومن هنا يتناول هذا المبحث أبرز الأسس المنهجية التي اعتمدها السيد الخوئي في فقه الحديث، وبيان دورها في توجيه فهم النصوص واستنباط الأحكام الشرعية منها.

المحور الأول: العناية بسند الحديث

يُعدّ الاهتمام بسند الحديث من أبرز الركائز المنهجية التي اعتمدها السيد أبو القاسم الخوئي في دراساته الحديثية والفقهية، إذ يرى أن صحة الاستدلال بالرواية تتوقف ابتداءً على ثبوت صدورها عن المعصوم عليه السلام، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال دراسة رجال السند والتحقق من وثاقتهم وعدالتهم. ومن هنا أولى عناية كبيرة بعلم الرجال، حتى أصبح من أبرز أعلام هذا العلم في العصر الحديث، وتجلى ذلك بصورة واضحة في موسوعته الرجالية الكبرى معجم رجال الحديث.[٢٥]

أولاً: دراسة وثاقة الرواة

اعتمد السيد الخوئي على مبدأ التثبت من وثاقة الراوي قبل الأخذ بروايته، وعدّ الوثاقة شرطاً أساسياً في حجية الخبر. ولذلك كان يدرس أحوال الرواة فرداً فرداً من خلال النصوص الرجالية المتقدمة، ويُخضعها للتحليل والمناقشة للوصول إلى نتيجة دقيقة بشأن حال الراوي[٢٦]. كما رفض الاكتفاء بالشهرة أو كثرة الرواية دليلاً على الوثاقة ما لم تقم القرائن المعتبرة على ذلك[٢٧].وكان يؤكد أن الحكم بوثاقة الراوي أو ضعفه ينبغي أن يستند إلى دليل معتبر من أقوال الرجاليين أو القرائن الموجبة للاطمئنان، بعيداً عن التسامح أو التقليد في تقييم الرواة. ولهذا نجد أن كثيراً من النتائج التي توصل إليها في علم الرجال جاءت بعد دراسة نقدية مستفيضة للنصوص الرجالية ومقارنتها بعضها ببعض.[٢٨]

ثانياً: الاعتماد على علم الرجال

احتل علم الرجال مكانة محورية في منهج السيد الخوئي في فقه الحديث، إذ اعتبره الوسيلة الأساسية لمعرفة حال الرواة وتمييز الصحيح من الضعيف من الأخبار. وقد بذل جهداً كبيراً في إعادة دراسة المصادر الرجالية الأساسية مثل كتاب النجاشي ورجال الشيخ الطوسي وفهرسته واختيار معرفة الرجال للكشي، معتمداً أسلوب التحقيق والنقد العلمي.[٢٩]ومن أهم ما تميز به منهجه الرجالي عدم الاكتفاء بنقل آراء العلماء السابقين، بل كان يناقشها ويوازن بينها ويُرجّح ما يراه أقرب إلى الدليل. كما اعتمد على تتبع طبقات الرواة وعلاقاتهم العلمية وشيوخهم وتلامذتهم للكشف عن إمكان الاتصال في السند وصحة النقل وقد انعكس هذا المنهج بصورة مباشرة على آرائه الفقهية، حيث كان كثيراً ما يبني الحكم الشرعي على نتائج دراساته الرجالية[٣٠].

ثالثاً: موقفه من توثيقات المتقدمين والمتأخرين

أولى السيد الخوئي أهمية خاصة لأقوال علماء الرجال المتقدمين، ولا سيما النجاشي والشيخ الطوسي، وعدّ شهاداتهم من أهم الأدلة في إثبات وثاقة الرواة؛ لقربهم الزمني من عصر الرواة واطلاعهم على مصادر قد لا تكون متاحة للمتأخرين. ومع ذلك لم يكن يقبل جميع التوثيقات على نحو التسليم المطلق، بل كان يدرس مستندها ويخضعها للنقد والتحليل.[٣١]أما بالنسبة إلى توثيقات المتأخرين، فقد كان أكثر تحفظاً في الاعتماد عليها، إذ يرى أن حجيتها تتوقف على استنادها إلى مصادر معتبرة أو قرائن واضحة يمكن الركون إليها[7]. ولذلك رفض كثيراً من التوثيقات العامة التي لا تستند إلى دليل واضح، كما ناقش بعض المباني الرجالية المشهورة عند المتأخرين، مثل الاعتماد المطلق على توثيقات بعض الأعلام أو اعتبار بعض القرائن كافية في إثبات الوثاقة.[٣٢]ومن خلال ذلك يتضح أن السيد الخوئي انتهج منهجاً نقدياً دقيقاً في دراسة الأسانيد، جمع فيه بين الاستفادة من التراث الرجالي المتقدم والالتزام بالتحقيق العلمي، مما جعل منهجه من أكثر المناهج تأثيراً في الدراسات الحديثية والرجالية المعاصرة.

المحور الثاني: العناية بمتن الحديث

لم يقتصر منهج السيد أبي القاسم الخوئي في فقه الحديث على دراسة الأسانيد والتحقق من وثاقة الرواة، بل أولى متن الحديث عنايةً كبيرة؛ لأن الغاية من ثبوت الرواية هي فهم مدلولها والكشف عن المراد الحقيقي منها. ولذلك اعتمد في دراسة المتون على مجموعة من القواعد العلمية المستمدة من اللغة العربية وأصول الفقه والقرائن العقلية والشرعية، بما يضمن الوصول إلى فهم دقيق للنصوص الروائية واستثمارها في عملية الاستنباط الفقهي.

أولاً: دراسة دلالة الألفاظ

اهتم السيد الخوئي بدراسة الألفاظ الواردة في الروايات؛ لأن فهم النص يتوقف على معرفة مدلولات ألفاظه وفق الاستعمالات اللغوية والعرفية السائدة زمن صدور الرواية. وكان يرى أن الأصل في الألفاظ حملها على معانيها الحقيقية ما لم تقم قرينة تدل على إرادة المعنى المجازي أو معنى آخر غير ظاهر اللفظ[٣٣]كما اعتمد في تحليل النصوص الحديثية على القواعد الأصولية المتعلقة بالعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والأمر والنهي، وغيرها من الأدوات التي تساعد على تحديد المراد من النص الشرعي. ولذلك نجده في أبحاثه الفقهية يولي اهتماماً كبيراً لدلالة الألفاظ قبل الانتقال إلى مرحلة الاستنباط وإصدار الحكم الشرعي.[٣٤]

ثانياً: مراعاة السياق والقرائن

أكد السيد الخوئي أهمية السياق في فهم الحديث، وعدّه من أهم الوسائل الكاشفة عن المراد الحقيقي للنص. فالرواية لا تُفهم بمعزل عن ظروف صدورها والموضوع الذي وردت فيه، بل ينبغي ملاحظة ما يحيط بها من قرائن لفظية أو حالية قد تؤثر في دلالتها.[٣٥]ومن القرائن التي كان يعتمد عليها: سياق الكلام، وسبب ورود الرواية، والروايات الأخرى المرتبطة بالموضوع نفسه، إضافة إلى القرائن العقلية والشرعية التي تساعد على تفسير النص وتحديد مقصوده[٣٦].وقد أسهم هذا المنهج في تجنب الفهم الحرفي لبعض الروايات التي قد يؤدي ظاهرها إلى نتائج لا تنسجم مع المبادئ العامة للشريعة الإسلامية.

ثالثاً: الجمع بين الروايات المتعارضة

يُعدّ التعامل مع الروايات المتعارضة من أبرز القضايا التي اهتم بها السيد الخوئي في منهجه الحديثي، إذ كان يرى أن الأصل عند وجود التعارض الظاهري بين الروايات هو السعي إلى الجمع بينها ما أمكن، لأن ذلك أولى من طرح إحدى الروايتين أو الحكم بسقوطهما معاً.[٣٧]وقد اعتمد في الجمع بين الروايات على قواعد علمية متعددة، منها حمل العام على الخاص، والمطلق على المقيد، والنص على الظاهر، فضلاً عن الاستفادة من القرائن التي تكشف عن اختلاف الموارد أو الظروف التي صدرت فيها الروايات[٣٨]. فإذا تعذر الجمع العرفي بين الروايات انتقل إلى مرحلة الترجيح وفق المرجحات المعتبرة، كأوثقية السند أو موافقة الكتاب الكريم أو الشهرة الفتوائية، فإن لم يتيسر الترجيح لجأ إلى قواعد التخيير أو التساقط بحسب المورد[٣٩].ومن خلال هذا المنهج استطاع السيد الخوئي أن يقدم معالجة علمية دقيقة لكثير من موارد التعارض الروائي، مما انعكس بصورة واضحة على استنباطاته الفقهية وآرائه الأصولية، وأسهم في تعزيز منهجية التعامل مع النصوص الحديثية على أسس علمية رصينة.

المحور الثالث: موقفه من حجية الخبر

يُعدّ موقف السيد أبي القاسم الخوئي من حجية الخبر من أهم المرتكزات المنهجية في فقه الحديث لديه، إذ يرتبط مباشرة بقبول الروايات أو ردّها، ومن ثم التأثير في عملية الاستنباط الفقهي. وقد بُني هذا الموقف على أسس أصولية ورجالية دقيقة انعكست بوضوح في كتبه الفقهية والأصولية، ولا سيما في أبحاثه حول حجية خبر الواحد وشروط العمل بالأحاديث

أولاً: خبر الواحد عند السيد الخوئي

ذهب السيد الخوئي إلى حجية خبر الواحد الموثوق الصدور إذا توفرت فيه شروط الحجية، واعتبر أن دليل حجية الخبر لا يشمل مطلق الأخبار، بل يختص بما قام الدليل على اعتباره من خلال بناء العقلاء والإمضاء الشرعي. وعليه فإن خبر الواحد إذا كان ثقةً في سنده، ولم تقم قرينة على خلافه، فهو حجة يُعمل به في الفقه والاستنباط[٤٠].كما أكد أن حجية الخبر لا تُثبت بمجرد كونه منقولاً في الكتب الحديثية، بل لا بد من إحراز وثاقة جميع رواة السند أو وجود قرائن معتبرة تدل على صدقه، وإلا فلا يكون الخبر صالحاً للاحتجاج[٤١]

ثانياً: شروط العمل بالرواية

اشترط السيد الخوئي للعمل بالرواية توفر مجموعة من الضوابط العلمية، في مقدمتها وثاقة جميع رواة السند، وعدم وجود معارض أقوى منها، مع مراعاة القواعد الأصولية في فهم الدلالة. كما شدد على ضرورة التأكد من سلامة السند من الإرسال أو الضعف أو الجهالة، لأن فقدان هذه الشروط يوجب سقوط الرواية عن الحجية[٤٢].ومن الشروط أيضاً عدم مخالفة الرواية للقرآن الكريم أو للسنة القطعية، أو للعقل القطعي، لأن أي تعارض من هذا النوع يُسقط الرواية عن الاعتبار أو يوجب تأويلها بما ينسجم مع الأصول العامة للشريعة. وقد انعكس هذا المنهج في تطبيقاته الفقهية التي كان فيها شديد التدقيق في قبول الأخبار أو ردّها.[٤٣]

ثالثاً: أثر تباين الأصول في قبول الحديث أو رده

كان للمباني الأصولية للسيد الخوئي أثر مباشر في تحديد موقفه من الروايات، إذ اعتمد على مبنى حجية الظواهر، وبناء العقلاء في حجية خبر الثقة، مما جعله يربط بين الدليل الأصولي والنتيجة الحديثية بشكل وثيق. فكل رواية كانت تُعرض على قواعده الأصولية قبل اعتمادها في الاستنباط.[٤٤]كما أثّر موقفه من علم الرجال بشكل كبير في قبول الأخبار، حيث كان يرفض العمل بالروايات التي يثبت ضعف أحد رواتها، حتى لو كانت مشهورة في بعض الأوساط الفقهية، مما يعكس صرامة منهجه النقدي. وفي المقابل، كان يقبل الروايات التي يثبت توثيق رجالها ولو خالفت بعض الفتاوى المشهورة، ما دام الدليل السندي والدلالي قائماً.[٤٥]وبذلك يتضح أن موقف السيد الخوئي من حجية الخبر يقوم على منظومة متكاملة تجمع بين الدقة الرجالية والقواعد الأصولية، مما جعله أحد أبرز المجددين في منهج التعامل مع الحديث في المدرسة الإمامية.

المبحث الثالث التطبيقات الفقهية لمنهج السيد الخوئي في فقه الحديث

تيمثل المبحث الثالث الجانب التطبيقي لمنهج السيد أبي القاسم الخوئي في فقه الحديث، إذ يهدف إلى بيان كيفية انعكاس أسسه المنهجية وقواعده الأصولية والرجالية على استنباطه للأحكام الشرعية في مختلف أبواب الفقه. فبعد دراسة الأسس النظرية التي اعتمدها في التعامل مع السند والمتن وحجية الخبر، يأتي هذا المبحث ليكشف عن الأثر العملي لتلك القواعد في معالجة الروايات وتوظيفها في بناء الحكم الشرعي.وتتجلى أهمية هذا الجانب في كونه يوضح وحدة المنهج بين النظرية والتطبيق عند السيد الخوئي، ويُظهر مدى انسجام مبانيه العلمية مع نتائجه الفقهية في أبواب العبادات والمعاملات وغيرها. ومن هنا يركز هذا المبحث على نماذج مختارة من تطبيقاته الفقهية التي تعكس دقة منهجه وصرامته العلمية في فقه الحديث.

المحور الأول: نماذج من تطبيقاته في العبادات

يُظهر منهج السيد أبي القاسم الخوئي في فقه الحديث بوضوح من خلال تطبيقاته الفقهية في أبواب العبادات، حيث تتجلى قدرته على توظيف القواعد الحديثية والأصولية في استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الروائية. وقد انعكس ذلك في آرائه التفصيلية في أبواب الصلاة والصوم والزكاة والخمس، مما يكشف عن تداخل الجانب النظري مع التطبيق العملي في منهجه العلمي.

أولاً: الصلاة

أولى السيد الخوئي باب الصلاة عناية خاصة، باعتبارها الركن الأهم في العبادات. وقد اعتمد في استنباط أحكامها على تحليل الروايات سنداً ومتناً، مع الالتزام الصارم بقواعد علم الرجال. ومن تطبيقاته في هذا الباب ترجيحه لبعض الروايات المتعلقة بكيفية الصلاة على غير المشهور عند الفقهاء، إذا ثبتت عنده صحة سندها وتمام دلالتها، حتى وإن خالفت بعض الفتاوى المتداولة[٤٦]كما كان يتعامل مع الروايات المختلفة في مسائل أفعال الصلاة وأحكام الشك والسهو من خلال الجمع العرفي بينها، أو حمل بعضها على الاستحباب عند وجود قرائن تدل على ذلك، مما يعكس منهجه في التوفيق بين النصوص بدل طرحها مباشرة.[٤٧]

ثانياً: الصوم

في باب الصوم، اعتمد السيد الخوئي على الروايات الواردة في تحديد المفطرات وشروط الصيام، مع التدقيق في أسانيدها وعدم قبول ما لم يثبت عنده صحته. وقد برز منهجه في مسألة المفطرات غير القطعية، حيث كان يتوقف في بعضها لضعف الدليل الروائي أو لوجود معارض أقوى.[٤٨] كما استخدم القواعد الأصولية في تفسير بعض النصوص، مثل حمل المطلق على المقيد في روايات الإمساك والإفطار، والجمع بين الأخبار التي ظاهرها الاختلاف في تحديد بداية النهار أو نهاية الليل، بما ينسجم مع الضوابط الفقهية العامة.[٤٩]

ثالثاً: الزكاة والخمس

في باب الزكاة والخمس، تميز منهج السيد الخوئي بالدقة في التعامل مع النصوص المالية، حيث كان يشدد على ثبوت الدليل في كل مورد من موارد الوجوب. وفي مسألة الخمس خصوصاً، اعتمد على الروايات المعتبرة سنداً، ورفض بعض التوسعات غير المدعومة بدليل واضح.[٥٠]

كما تناول الروايات المتعلقة بمصارف الزكاة والخمس بتحليل دلالي دقيق، مع مراعاة السياق العام للنصوص، وربطها بالآيات القرآنية والأخبار القطعية، مما أدى إلى بناء تصور فقهي منسجم في هذا الباب وكان يميل إلى الجمع بين الروايات المختلفة كلما أمكن ذلك، قبل اللجوء إلى الترجيح أو التخيير.[٥١]وبذلك يتضح أن تطبيقات السيد الخوئي في العبادات تعكس بوضوح منهجه في فقه الحديث، القائم على التحقيق السندي، والتحليل الدلالي، والجمع بين الروايات وفق القواعد الأصولية الدقيقة.

المحور الثاني: نماذج من تطبيقاته في المعاملات

يظهر منهج السيد أبي القاسم الخوئي في فقه الحديث بشكل واضح في أبواب المعاملات، حيث اعتمد على التدقيق السندي والتحليل الدلالي للنصوص الروائية في استنباط الأحكام المتعلقة بالبيع والشراء والعقود والإيقاعات ومسائل الأحوال الشخصية. وقد تميزت تطبيقاته في هذا المجال بالدقة والالتزام بالقواعد الأصولية، مع محاولة الجمع بين الروايات ما أمكن ذلك قبل اللجوء إلى الترجيح أو الرد.

أولاً: البيع والشراء

في باب البيع والشراء، اعتمد السيد الخوئي على الروايات المعتبرة سنداً في تحديد شروط صحة البيع وأركانه، مع تشديده على ضرورة إحراز الوثاقة في السند وعدم الاكتفاء بالشهرة الفتوائية ما لم تدعمها رواية معتبرة. وقد تناول بعض المسائل المتعلقة بالمعاملات الحديثة من خلال تحليل الروايات العامة الواردة في باب التجارة، مع الاستفادة من القواعد الأصولية في فهم الإطلاقات والتقييدات.[٥٢]كما كان يميل إلى حمل بعض الروايات على الاستحباب أو الكراهة عند وجود قرائن دالة على عدم إرادة الوجوب أو الحرمة، مما يعكس دقته في التمييز بين مراتب الحكم الشرعي.[٥٣]

ثانياً: العقود والإيقاعات

في مجال العقود والإيقاعات، تعامل السيد الخوئي مع النصوص الواردة في هذا الباب بوصفها أساساً لتحديد صحة الصيغ الشرعية للعقود، مثل عقد النكاح والبيع والصلح وغيرها. وقد اعتمد على تحليل دلالات الألفاظ الواردة في الروايات، وربطها بالعرف اللغوي في زمن صدورها.[٥٤]

كما كان يولي أهمية كبيرة لمسألة الصيغة اللفظية في العقود، ويرى أن صحة العقد تتوقف على تحقق الإنشاء الصحيح وفق ما دلّت عليه الروايات المعتبرة، مع مراعاة القواعد الأصولية في فهم الإطلاق والتقييد. وقد انعكس ذلك في آرائه الفقهية التي اتسمت بالدقة في ضبط شروط العقود والإيقاعات.[٥٥]

ثالثاً: مسائل الأحوال الشخصية

في مسائل الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والإرث، اعتمد السيد الخوئي على الروايات المعتبرة سنداً ودلالة، مع اهتمام خاص بتحديد صحة النصوص المتعلقة بالطلاق وشروطه وآثاره. وقد كان شديد الاحتياط في قبول الروايات التي تمسّ العلاقات الأسرية، فلا يعتمد إلا على ما ثبت عنده بدليل معتبر.كما استخدم منهجه في الجمع بين الروايات المتعارضة في هذا الباب، خصوصاً في مسائل الطلاق الرجعي والبائن، وعدد الطلقات، وشروط الرجعة، حيث كان يلجأ إلى الجمع العرفي متى أمكن، وإلا انتقل إلى قواعد الترجيح وفق المباني الأصولية[٥٦]وبذلك يتضح أن تطبيقات السيد الخوئي في المعاملات تعكس انسجاماً واضحاً بين مبانيه الرجالية والأصولية وبين نتائجه الفقهية، مما يجعل منهجه من المناهج الدقيقة في دراسة النصوص الحديثية وتوظيفها في استنباط الأحكام الشرعية.[٥٧]

المحور الثالث: تقويم منهج السيد الخوئي وأثره العلمي

يُعدّ منهج السيد أبي القاسم الخوئي في فقه الحديث من المناهج العلمية البارزة في الدراسات الإمامية المعاصرة، إذ تميّز بالدقة في التعامل مع الأسانيد، والصرامة في التوثيق الرجالي، والاعتماد على القواعد الأصولية في فهم المتون. وقد أثار هذا المنهج اهتمام الباحثين بين من عدّه تطوراً نوعياً في علم الحديث، وبين من سجّل عليه بعض الملاحظات المنهجية.

أولاً: أبرز مزايا منهج السيد الخوئي

من أهم مزايا منهج السيد الخوئي اعتماده على التحقيق العلمي الدقيق في علم الرجال، حيث لم يكن يقبل الروايات إلا بعد التثبت من وثاقة جميع رواتها وفق الأدلة المعتبرة، مما أضفى طابعاً نقدياً صارماً على عملية قبول الحديث. كما امتاز منهجه بالاعتماد على القواعد الأصولية في تحليل المتون، الأمر الذي ساعد على ضبط عملية الاستنباط ومنع التسرع في فهم النصوص.[٥٨]ومن مزاياه أيضاً أنه قدّم معالجة منهجية دقيقة لمشكلة التعارض بين الروايات، من خلال الجمع العرفي أو الترجيح وفق قواعد محددة، مما أسهم في تقليل التعارض الظاهري بين النصوص الحديثية.[٥٩]

ثانياً: الملاحظات التي وجهها الباحثون إليه

رغم قوة منهجه ودقته، إلا أن بعض الباحثين وجهوا إليه جملة من الملاحظات، من أبرزها التشدد في توثيق الرواة، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى تقليل دائرة الروايات المعتبرة مقارنة بغيره من الفقهاء. كما أُخذ عليه الاعتماد الكبير على الجانب السندي مقابل تقليل الاعتماد على بعض القرائن التاريخية أو الشهرة العملية عند الفقهاء.[٦٠]ويرى بعض النقاد أن منهجه في التعامل مع بعض التوثيقات المتأخرة كان يميل إلى الاحتياط الزائد، مما قد يحدّ أحياناً من الاستفادة من التراث الحديثي الواسع. ومع ذلك فإن هذه الملاحظات لا تقلل من القيمة العلمية العامة لمنهجه، بل تُعدّ جزءاً من النقاش العلمي الطبيعي داخل الدراسات الحديثية.[٦١]

ثالثاً: أثر منهجه في الدراسات الحديثية والفقهية المعاصرة

كان لمنهج السيد الخوئي أثر بالغ في الدراسات الحديثية والفقهية المعاصرة، إذ أسهم في إعادة بناء علم الرجال على أسس تحليلية دقيقة، وأصبح مرجعاً أساسياً للباحثين في تقييم الأسانيد ودراسة الرواة. وقد تأثر به عدد كبير من تلامذته الذين واصلوا تطوير هذا المنهج ونشره في الحوزات العلمية.كما انعكس أثره في تطور الدراسات الأصولية والفقهية، حيث أصبح الاعتماد على التحقيق السندي والدلالة الأصولية جزءاً أساسياً من منهج البحث الفقهي المعاصر. وقد أسهمت آراؤه في ترسيخ منهج نقدي في التعامل مع الروايات، مما أدى إلى رفع مستوى الدقة العلمية في الاستنباط الفقهي وتقليل الاعتماد على النقل غير الممحص.[٦٢]

الخاتمة

بعد دراسة موضوع منهج السيد أبي القاسم الخوئي في فقه الحديث، يتبين أن هذا المنهج يمثل أحد أبرز المناهج العلمية الدقيقة في المدرسة الإمامية المعاصرة، حيث جمع بين التحقيق الرجالي الصارم، والتحليل الأصولي الدقيق، وفهم المتون الحديثية في ضوء القواعد اللغوية والشرعية. وقد أسهم هذا التكامل المنهجي في بناء رؤية علمية واضحة في التعامل مع النصوص الروائية واستثمارها في الاستنباط الفقهي.

أولاً: النتائج

١. تبين أن السيد الخوئي اعتمد منهجاً نقدياً صارماً في تقييم الأسانيد، حيث جعل وثاقة الرواة شرطاً أساسياً لحجية الخبر.
٢. أظهر البحث أن علم الرجال يحتل محوراً مركزياً في منهجه الحديثي، وأنه أعاد بناء كثير من مبانيه بأسلوب تحليلي دقيق.
٣. اتضح أن فهم المتن عند السيد الخوئي يقوم على القواعد الأصولية واللغوية مع مراعاة السياق والقرائن.
٤. تبين أن منهجه في التعامل مع الروايات المتعارضة يعتمد على الجمع أولاً، ثم الترجيح، ثم التخيير أو التساقط عند الضرورة.

٥. أظهر البحث أن منهجه كان له أثر كبير في تطوير الدراسات الفقهية والحديثية المعاصرة وترسيخ الاتجاه النقدي في الاستنباط.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة تعميق الدراسات الأكاديمية حول مناهج المحدثين المعاصرين، وخاصة السيد الخوئي.
٢. الاهتمام بربط علم الرجال بفقه الحديث في المناهج الحوزوية والجامعية.
٣. تشجيع الدراسات المقارنة بين منهج السيد الخوئي وغيره من أعلام الفقه والحديث.
٤. إعادة قراءة التراث الحديثي وفق منهج نقدي يجمع بين السند والمتن.
٥. الاستفادة من منهجه في تطوير أدوات الاستنباط الفقهي في الدراسات المعاصرة.

المصادر

اولا: القران الكريم

ثانيا :- الكتب والمراجع

١. أبو القاسم الخوئي، البيان في تفسير القرآن، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤٢٣هـ.
٢. أبو القاسم الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج١، ج٢، ج٤، ج٥، ج٨، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٨هـ.
٣. أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج١–ج٣، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤١٧هـ.
٤. أبو القاسم الخوئي، مصباح الفقاهة، ج١–ج٣، مؤسسة أنصاريان، قم، ١٤٢٢هـ.
٥. أبو القاسم الخوئي، محاضرات في أصول الفقه، ج١، ج٣، ج٥، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤٢٢هـ.
٦. أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج١، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٣هـ.
٧. أبو القاسم الخوئي، كتاب الخمس ضمن التنقيح، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم.
٨. أبو القاسم الخوئي، منهاج الصالحين مباحث الطلاق والنكاح، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤١٣هـ.
٩. أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٠. الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٩م.
١١. جعفر السبحاني، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٦هـ.
١٢. جعفر السبحاني، أصول الفقه المقارن، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٦هـ.
١٣. جعفر السبحاني، موسوعة طبقات الفقهاء، ج١٤، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤١٨هـ.
١٤. جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٥هـ.
١٥. جعفر السبحاني، كليات في علم الأصول، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٥هـ.
١٦. زين الدين العاملي الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٨هـ.
١٧. علي أكبر المسعودي، المرجعية الدينية العليا عند السيد الخوئي، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٥م.
١٨. علي أكبر المسعودي، السيد الخوئي ومنهجه الرجالي، مؤسسة الخوئي، قم، ٢٠٠٨م.
١٩. علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢١هـ.
٢٠. محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٨م.
٢١. محمد إسحاق الفياض، محاضرات في أصول الفقه، ج٤، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٠م.
٢٢. محمد إسحاق الفياض، محاضرات في الفقه الاستدلالي، ج٢، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٠م.
٢٣. محمد باقر الإيرواني، دروس تمهيدية في فقه الحديث، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٦م.
٢٤. محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسسة آل البيت ع، قم، ١٤١٨هـ.
٢٥. محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال عند السيد الخوئي، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٠م.
٢٦. محمد محمدي الريشهري، منطق فهم الحديث، دار الحديث، قم، ١٤٢٥هـ.

٢٧.محمد هادي الأميني، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام، ج٢، النجف، ١٩٦٤م.
٢٨.ناصر مكارم الشيرازي، أنوار الأصول، ج٣، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب ع، قم، ١٤٢٨هـ.

هوامش البحث

(١) جعفر السبحاني، موسوعة طبقات الفقهاء، ج١٤، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤١٨هـ، ص٤٥-٤٧.
(٢) محمد هادي الأميني، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام، ج٢، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٦٤م، ص٧٢٤.
(٣) علي أكبر المسعودي، المرجعية الدينية العليا عند السيد الخوئي، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٨٣-٨٥.
(٤) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج١، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٣هـ، مقدمة التحقيق.
(٥) أبو القاسم الخوئي، البيان في تفسير القرآن، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤٢٣هـ.
(٦) أبو القاسم الخوئي، مصباح الفقاهة، ج١، مؤسسة أنصاريان، قم، ١٤٢٢هـ، ص٣.
(٧) أبو القاسم الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج١، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٨هـ، ص٧.
(٨) أبو القاسم الخوئي، محاضرات في أصول الفقه، ج١، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤٢٢هـ، ص١١.
(٩) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٩م، ص٦٣٩.
(١٠) سورة التوبة، الآية ١٢٢.
(١١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ،دار إحياء التراث العربي-بيروت،ط-الأولى: ١٤٢٢هـ.ص٧٩٤
(١٢) سورة طه ، الاية ٢٧-٢٨
(١٣) سورة الإِسْرَاءِ، الاية ٤٤
(١٤)علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ، تحقيق د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد-الرياض، ١٤٢١ هـ.١/١٥٣
(١٥) أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، ج١، ص١٠.
(١٦) الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، الأصول من علم الأصول، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط-الأولى: ١٤١٥هـ.،ص٦-٧
(١٧)محمد باقر الإيرواني، دروس تمهيدية في فقه الحديث، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٦م، ص١٧.
(١٨) محمد محمدي الريشهري، منطق فهم الحديث، دار الحديث، قم، ١٤٢٥هـ، ص٢٣.
(١٩) زين الدين العاملي الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال، مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٨هـ، ص٢٩.
(٢٠) جعفر السبحاني، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٦هـ، ص١١.
(٢١) عبد الهادي الفضلي، أصول الحديث، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، قم، ١٤٢٣هـ، ص١٦١.
(٢٢) محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٨م، ص١٠٩.
(٢٣) ناصر مكارم الشيرازي، أنوار الأصول، ج٣، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب ع، قم، ١٤٢٨هـ، ص٤١٢.
(٢٤) محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسسة آل البيت ع، قم، ١٤١٨هـ، ص٢٧٤.
(٢٥) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج١، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٣هـ، ص٤٨.
(٢٦) أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج٢، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤١٧هـ، ص١٤٤.
(٢٧) . محمد إسحاق الفياض، محاضرات في أصول الفقه، ج٤، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٢١١.
(٢٨) . أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج١، ص٣٠-٣٥.
(٢٩) محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال عند السيد الخوئي، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٠م، ص٨٧.
(٣٠) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج١، ص٥٢.
(٣١) جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٥هـ، ص١١٨.

[٣٢] علي أكبر المسعودي، السيد الخوئي ومنهجه الرجالي، مؤسسة الخوئي، قم، ٢٠٠٨م، ص١٣٩-١٤١.
[٣٣] أبو القاسم الخوئي، محاضرات في أصول الفقه، ج١، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤٢٢هـ، ص١٧٨.
[٣٤] أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج١، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤١٧هـ، ص٢٤٣.
[٣٥] أبو القاسم الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج٢، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٨هـ، ص٩٧.
[٣٦] محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسسة آل البيت ع، قم، ١٤١٨هـ، ص٣١١.
[٣٧] . أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج٣، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤١٧هـ، ص٤٥٦.
[٣٨] .جعفر السبحاني، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٦هـ، ص١٨٤.
[٣٩] أبو القاسم الخوئي، محاضرات في أصول الفقه، ج٥، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤٢٢هـ، ص١١٢-١١٥.
[٤٠] . أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج٢، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤١٧هـ، ص١٩٨.
[٤١] . أبو القاسم الخوئي، محاضرات في أصول الفقه، ج٣، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤٢٢هـ، ص٦٧.
[٤٢] جعفر السبحاني، كليات في علم الأصول، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٥هـ، ص٢٣٣.
[٤٣] . محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسسة آل البيت ع، قم، ١٤١٨هـ، ص٣٥٦.
[٤٤] . أبو القاسم الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج١، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٨هـ، ص١٢٢.
[٤٥] علي أكبر المسعودي، السيد الخوئي ومنهجه في الفقه والرجال، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢٠١-٢٠٣.
[٤٦] أبو القاسم الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج٨، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٨هـ، ص٥٦.
[٤٧] محمد إسحاق الفياض، محاضرات في الفقه الاستدلالي، ج٢، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٠م، ص١١٩.
[٤٨] أبو القاسم الخوئي، مصباح الفقاهة، ج٣، مؤسسة أنصاريان، قم، ١٤٢٢هـ، ص٨٨.
[٤٩] جعفر السبحاني، أصول الفقه المقارن، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٦هـ، ص٣٠١.
[٥٠] أبو القاسم الخوئي، كتاب الخمس، ضمن التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج٤، ص٢٢.
[٥١] محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسسة آل البيت ع، قم، ١٤١٨هـ، ص٣٨٩.
[٥٢] أبو القاسم الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج٥، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٨هـ، ص٩١.
[٥٣] أبو القاسم الخوئي، مصباح الفقاهة، ج٢، مؤسسة أنصاريان، قم، ١٤٢٢هـ، ص١٣٣.
[٥٤] جعفر السبحاني، أصول الفقه المقارن، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٦هـ، ص٢٧٨.
[٥٥] أبو القاسم الخوئي، منهاج الصالحين مباحث الطلاق والنكاح، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤١٣هـ، ص٤٥.
[٥٦] علي أكبر المسعودي، السيد الخوئي ومنهجه الفقهي، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢٢٠-٢٢٣.
[٥٧] محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسسة آل البيت ع، قم، ١٤١٨هـ، ص٤٠٢.
[٥٨] علي أكبر المسعودي، السيد الخوئي ومنهجه الرجالي والفقهي، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢٤٥.
[٥٩] . جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال، مؤسسة الإمام الصادق ع، قم، ١٤٢٥هـ، ص١٩٠.
[٦٠] أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج١، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤١٣هـ، ص٦٠.
[٦١] أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج٣، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ١٤١٧هـ، ص٤١٠.
[٦٢] محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسسة آل البيت ع، قم، ١٤١٨هـ، ص٤٢٠.